

محضر اجتماع مجلس جامعة عبد المالك السعدي
المنعقد يوم الأربعاء 7 أبريل 2021
(رئاسة الجامعة)

الحاضرون:

❖ **السادة الأعضاء المعينون**

بوشتي المومني، محمد أحلات، محمد عدو، توفيق السعيد، أحمد موسى، أحمد مغني، نور الدين الشملاي، محمد العربي كركب، عبد اللطيف مكرم، مصطفى الغاشي، محمد الفقير التسماني، محمد العمراني بوخبزة، المصطفى استيتو، زهير العمراني، محمد البقالي، محمد بلايه، هناء الهواري بالنيابة عن مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، سعيد شفيق بالنيابة عن رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات.

❖ **السادة الأعضاء المنتخبون**

محسن بناني امشيطة، محمد جيلو، جمال الدين الستيتو المساري، محمد البشير الكبياش، مصطفى قطيح، محمد حميش، نور الدين الفقيهي، محمد دقون، جهاد جامعي، محمد الحسنواي التقال، يونس الرياني الأسعد، جواد بومعجون، محمد حيتومي، إبراهيم امونن، الحسان شهيد، رفيق العسري، سعد الرفيفي، يوسف العلمي، نورة بن أحمد، سهام أجدر، محمد رضى بريطل، سفيان المزروعوي، الشرقاوي محمد، بوناب لبنى، سوسن ملا حسين، خالد بنعجيبة، عبد الوهاب العمراني، عبد العزيز ميمط، أحمد بندحمان، عبد الفتاح الحiale، محمد الحساني زروق، إبراهيم البوزوضوي، ديمان فؤاد، الغلبزوري عبد الوافي، بوجراف أحمد، برغص أحمد، جواد ولد الحاج، آمنة نفيد، محمد أزحاف.

المعتذرون عن الحضور:

فاطمة الحساني، محمد الشنتوف، محمد العربي المطني، عبد اللطيف اليونسي، امحمد احميدي، عادل الرايس، أمين الحارثي، عبد الحق خلوق، عبد القادر جليل الحنكوش، مريم بنقاسم، امحمد المرزوكي، النهري حميد، أحمد الفقيري، محمد الزباني، محمد مساوي، عبد الجليل وجاط، العربي البقالي، هاجر الزروالي، إيديري سليمان.

المقرر:

شكري بربارة، الكاتب العام لرئاسة الجامعة.



جدول الأعمال



1. عرض مشاريع الجامعة لتنزيل القانون الإطار 51.17،
2. المصادقة على أشغال لجنة الشؤون البيداغوجية،
3. المصادقة على أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون،
4. مختلفات.

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، انعقد اجتماع لمجلس الجامعة يوم الأربعاء 7 أبريل 2021 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الساعة الثانية زوالاً، خصص لتدارس ومناقشة النقاط المدرجة في جدول الأعمال أعلاه.

في بداية الاجتماع، رحب السيد الرئيس بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة، حيث تقدم بهذه المناسبة بالشكر الجزيل للسادة رؤساء المؤسسات الجامعية، والسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، والأطر الإدارية والتقنية على مجهوداتهم الجبارة لإنجاح امتحانات الدورة الخريفية رغم الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا في ظل تفشي فيروس كورونا كوفيد 19. كما نوه أيضاً بمجهودات السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة، والسادة عمال أقاليم وعمالات الجهة، والمجالس المنتخبة، والسيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة، لدعمهم الكبير لكي تمر الامتحانات الجامعية في أحسن الظروف.

وقبل البدء في دراسة النقاط المدرجة في جدول الأعمال، تم فتح باب النقاش حول مشروع محضر مجلس الجامعة المنعقد في 05 فبراير 2021، حيث صادق السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة على هذا المحضر بالإجماع.

بعد ذلك تم البدء بمناقشة جدول أعمال المجلس:

1. عرض مشاريع الجامعة لتنزيل القانون الإطار 51.17

في البداية، تقدم السيد الرئيس بالشكر الجزيل لجميع الفرق التي عملت على إعداد مجموع المشاريع التي اقترحتها جامعة عبد المالك السعدي، من أجل تنزيل أحكام القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي تم تقديمها يوم الإثنين 29 مارس 2021 خلال اللقاء الجهوي المنظم بمقر ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة، والرامي إلى تعزيز التعبئة والتواصل مع الفعاليات الجهوية وشركاء المنظومة التربوية لضمان انخراط الجميع، للرفع من مردودية هذه المنظومة.

بعد ذلك، ألقى السيد رئيس الجامعة عرضاً مفصلاً (انظر العرض 1 رفقته) استهله بتقديم آخر الأرقام والمعطيات المتعلقة بجامعة عبد المالك السعدي، ويعرض تحليل مفصل لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها الجامعة. كما أكد السيد الرئيس أن الرؤية الاستراتيجية لجامعة عبد المالك السعدي تتلخص في

العمل على جعل الجامعة، على المستوى الدولي، واحدة من أفضل 50 جامعة إفريقية، وعلى المستوى الوطني جعلها ضمن 3 أحسن جامعات بالمملكة.

وفي إطار تقديمه لمختلف مشاريع القانون الإطار المتعلقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تقدمت بها جامعتنا، أشار السيد الرئيس إلى أن هذه المشاريع تتوزع حسب 4 برامج رئيسية (برنامج التعليم العالي، وبرنامج الدعم الاجتماعي، وبرنامج البحث العلمي والابتكار، وبرنامج قيادة وحكمة)، ويتضمن كل منها مشاريع مختلفة.

ومن أبرز ما جاء في عرض السيد الرئيس، تأكيده على أن العمل على تطوير الطاقة الاستيعابية للجامعة يعد من ضمن الأهداف الرئيسية للمشروع الخاص بتطوير وتوسيع العرض الجامعي وتسهيل الولوج، حيث تتطلع الجامعة إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية من 225 46 إلى 381 55 مقعدا، مع زيادة عدد المؤسسات الجامعية بالجهة إلى 21 مؤسسة في أفق سنة 2023، واستكمال الأشغال التي تهم المؤسسات الجامعية في طور الإنجاز والبناء. وفي إطار المشروع المتعلق بتمكين الطلبة في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدد، أكد السيد الرئيس أن الجامعة تهدف إلى تعميم الولوجيات بجميع المؤسسات والآليات المفعلة لمواكبة هذه الفئة، وفي هذا الإطار اقترح السيد الرئيس إحداث قطب جامعي للدراسة والبحث في مجال الإعاقة.

وبخصوص تحليل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين بالجامعة، أشار السيد الرئيس إلى أن عدد الطلبة بالإجازة المهنية جد منخفض مقارنة بالارتفاع الكبير الذي يعرفه عدد طلبة الإجازة الأساسية (1.78%)، مشيرا إلى أن الرفع من عدد هؤلاء الطلبة والتوجه نحو التسجيل بالمسالك الممهنة يعد من أولويات مشروع تطوير الجامعة (بلوغ في أفق السنة الجامعية 2023-2024 نسبة 5%). وفي نفس السياق، أضاف السيد الرئيس أن الجامعة ستعمل أيضا على تحسين وتطوير مستوى تمكّن طلبتها من اللغات، وذلك من خلال خلق عدد من الشراكات مع مختلف مراكز اللغات كالمعهد الفرنسي، والمركز البريطاني، والمركز الأمريكي، ومعهد سرفانتس، ومعهد غوته، ومعهد كونفوشيوس، إلخ.

بعد ذلك ذكر السيد الرئيس بضرورة تنويع وتجويد عرض التكوين عبر توفير تكوينات تستجيب للحاجيات السوسيو اقتصادية على المستوى الجهوي والوطني، وكذا بأهمية تطوير التكوين المستمر وضمان التعلم مدى الحياة، مؤكدا في نفس الصدد على ضرورة إرساء نظام ناجح للتوجيه المبكر وللإرشاد الجامعي، وكذا الارتقاء بالحياة والرياضة الجامعيتين.

كما تطرق السيد الرئيس إلى المشاريع المتعلقة ببرنامج "قيادة وحكمة"، والمتعلقة بالأساس بالارتقاء بتدبير الموارد البشرية، وتعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول الجامعة المغربية، وتطوير آليات الحكامة، وكذا تقوية نظام معلومات شامل ومندمج للتربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف المساهمة في رفع العديد من التحديات.

وفي نفس الإطار أكد السيد الرئيس على ضرورة تشجيع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين على مزيد من الإنتاج العلمي المفهرس، والرفع من مردوديته، وربط أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية عموما والجهوية على وجه الخصوص.

واختتم السيد الرئيس عرضه بتقديم خلاصة للتأطير الميزانياتي لمجموع المشاريع، وبالتأكيد على كون مشروع الجامعة يعدّ مشروع جميع الفاعلين، داعيا السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة إلى الانخراط الواسع في مشروع تطوير الجامعة.



2. المصادقة على أشغال لجنة الشؤون البيداغوجية (انظر العرض 2 رفقته)

قام السيد الرئيس خلال عرضه بتقديم ملخص لأشغال لجنة الشؤون البيداغوجية، حيث أشار بداية إلى المجهودات التي بذلها الخبراء أعضاء مجلس الجامعة في هذا الصدد، وذكّر بأنه قد تم تقديم 43 مسلكاً للاعتماد في البداية، وبعد القيام بعملية الخبرة تم الاحتفاظ بـ 33 مسلكاً للاعتماد (18 مسلكاً جديداً و15 مسلكاً لإعادة الاعتماد) موزعة على الحقول المعرفية التالية: العلوم والتقنيات، القانون والاقتصاد والتدبير، والعلوم الإنسانية والآداب والفنون.

3. المصادقة على أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون (انظر العرض 3 رفقته)

تطرق السيد الرئيس إلى خلاصة أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون، والتي تضمنت عدة نقاط من بينها:

■ اللجنة المكلفة بإعداد شبكة لتشجيع البحث العلمي والابتكار وضبط صيغة الانتساب الخاصة بالمنشورات العلمية التابعة للجامعة. حيث ذكر السيد الرئيس، في هذا الصدد، بأن ما يقابل 13% من المنشورات العلمية في المجالات الدولية المصنفة لا تحتسب لجامعتنا. وتتكون هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- | | |
|---------------------------------|-----------------------|
| - د. محمد الحساني زروق | - د. إبراهيم امونن |
| - دة. لبنى بوناب | - د. جواد بومعجون |
| - د. عبد الفتاح لحيالة | - د. جهاد جامعي |
| - د. أحميدو أبولاس | - د. محمد حميش |
| - د. محمد رضى بريتطل | - د. أحمد بندحمان |
| - د. فؤاد ديمان | - د. إبراهيم البوزوضي |
| - د. محسن بناني امشيطة | - د. يوسف العلمي |
| - د. جمال الدين الستيتو المساري | - د. محمد حيتومي |

■ اللجنة الخاصة بإيجاد تصور عملي بشأن الاستعمال المشترك للعتاد العلمي والتقني المتوفر بمراكز الجامعة، حيث تتكون هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- د. محمد الحساني زروق،



- ذ. جمال الدين الستيتو المساري،
- ذ. سفيان المزروعى،
- ذ. مصطفى قطيح،
- ذ. أحمد بندحمان.

■ اللجنة الخاصة باقتراح معايير اختيار مدير قطب الدراسات في الدكتوراه " مدير مركز الدراسات في الدكتوراه" حيث تتضمن هذه اللجنة كلا من مدراء مراكز دراسات الدكتوراه الحالية، وعمداء ومدراء المؤسسات الجامعية و5 أعضاء آخرين. وعليه، تتكون هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- ذ. محمد عدو (كعميد وكمدیر مركز دراسات الدكتوراه)
- ذ. محمد البقالي
- ذ. محمد الفقيه التمساني (كعميد وكمدیر مركز دراسات الدكتوراه)
- ذ. مصطفى الغاشي (كعميد وكمدیر مركز دراسات الدكتوراه)
- ذ. نورة أقنين (مديرة مركز دراسات الدكتوراه)
- ذ. محمد يحيى (مدير مركز دراسات الدكتوراه)
- ذ. زهير العمراني
- ذ. توفيق السعيد
- ذ. محمد العربي كركب
- ذ. عبد اللطيف مكرم
- ذ. أحمد موسى
- ذ. محمد بلایه
- ذ. العمراني بوخبزة
- ذ. أحمد مغني
- ذ. نور الدين الشمالي
- ذ. محمد أحلات
- ذ. خالد بنعجيبة
- ذ. عبد الفتاح لحيالة
- ذ. محمد دقون
- ذ. محمد مساوي
- ذ. محمد رضى بريتيل

بعد الانتهاء من تقديم مختلف العروض، فتح السيد رئيس الجامعة باب النقاش، وتضمن تساؤلات، ومطالب، وملاحظات السيدات والسادة أعضاء المجلس التالية:

- التساؤل حول إمكانية اعتماد ماستر مقترح سبق لشعبة الفيزياء بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش أن قامت بسحبه رغم احترامه لجميع المعايير. وقد أشار السيد عميد الكلية، في هذا الصدد، إلى أن الماستر موضوع النقاش سبق أن حظي بموافقة الهياكل الداخلية للكلية.



- التذكير بمشروع التكوين في إطار الزمن الميسر (Le temps aménagé) والذي سيخصص للطلبة الموظفين والمأجورين، مما سيدر مداخيل مهمة للمؤسسات الجامعية وبالتالي تحسين وضعية وظروف عمل الطاقمين التربوي والإداري المتدخلين في هذه العملية.
- اقتراح تطعيم لجنة اقتراح معايير اختيار مدير قطب الدراسات في الدكتوراه بأساتذة أعضاء مجلس الجامعة.
- اقتراح إشراك طلبة سلك الدكتوراه في عملية التوجيه وإعادة التوجيه داخل الجامعة لفائدة تلاميذ المؤسسات الثانوية وطلبة الجامعة.
- اقتراح إحداث جواز للطالب بسلك الدكتوراه وعدم الاكتصار على بطاقة الطالب فقط، وكذا اقتراح عقد اتفاقيات مع القنصليات من أجل تسهيل الحصول على التأشيرة وبالتالي تشجيع البحث العلمي.
- الدعوة لإيلاء الاهتمام بالتكوين المستمر وإعادة التكوين لفائدة الموظفين الإداريين والتقنيين، والمطالبة بإيجاد حيز للنقاش حول وضعيتهم بالجامعة كونهم لبنة أساسية داخل الجامعة.
- التساؤل حول سحب الشق الاجتماعي من لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصار فقط على الشقين الآخرين.
- اقتراح تجديد الثقة في اللجنة السابقة الخاصة بالقوانين والأنظمة لضمان استمراريتها.
- اقتراح توطيد الشراكات مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وكذا تنظيم قوافل للتوجيه بأقاليم مختلفة.
- الدعوة إلى التركيز على مؤسسات الجامعة الحالية، وتأهيلها، وتجهيزها بما يلزمها من أجل ضمان عرض تربوي فعال، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول لمشكل الإنترنت المطروح بمجموعة من المؤسسات.
- اقتراح اختيار مؤشرات لتقييم مشروع تطوير الجامعة خلال المرحلة المقبلة.
- الإشارة إلى وجود تداخل بين مسلكي الماستر بكلية الحقوق بطنجة (Finance, Fiscalité et Comptabilité Contrôle Audit /)، والإشارة إلى كون الثاني مقترحا جديدا ولا يدخل في إطار إعادة الفتح، مع التشديد في هذا الصدد على أن هذا الأمر يجعل من بعض مسالك الماستر المفتوحة يطغى عليها طابع التكرار والتشابه.
- التساؤل حول من قام بإعادة تهيئة مدرجين بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير (الجامعة أم المؤسسة)؟ والتساؤل حول إعادة تهيئة بقية الأقسام وعدم الاستفادة من الحجر الصحي في هذا الصدد للقيام بهذه العمليات.
- الإشارة إلى مشكل إيواء بعض الأساتذة، أعضاء المجلس، القادمين من الحسيمة، والتأكيد على ضرورة إيجاد حلول لهذه الإشكالية من خلال إحداث مركز اجتماعي خاص، أو بحث سبل التعاون مع الولاية والجهة في هذا الصدد، أو إيجاد حلول بديلة أخرى، وذلك بهدف إيلاء اهتمام أكبر للجانب الاجتماعي للأساتذة.



- تدخل السيد مدير المدرسة العليا للأساتذة، في هذا الإطار، للتأكيد على استعداد مؤسسته لوضع مركز إيوائها رهن إشارة السيدات والسادة أساتذة مؤسستي الحسيمة.
 - التأكيد على ضرورة مناقشة جل نقاط مشروع تطوير الجامعة بشكل مفصل، وذلك بهدف إنجاح كيفية تنزيله.
 - الإشارة إلى تعثر المنصة المخصصة لتحميل مشاريع المسالك الوطنية،
 - التأكيد على أن المجلس يجب عليه أن يتخذ القرار عند التوصل باقتراح معين، ولا يكتفي بإرجاع الملفات إلى المؤسسة المعنية.
 - الإشارة إلى أن مسلكي الماستر بكلية العرائش لهما نفس الوحدات التكوينية.
 - الإشارة إلى عدم مناقشة نقطة البكالوريوس بلجنة الشؤون البيداغوجية، وبالتالي سحبها من النقاط التي يجب المصادقة عليها.
 - الإشارة إلى أن المصادقة على أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون يجب أن تقتصر على المصادقة على اللجان المحدثة وليس على الإجراءات التي ستقوم بها.
 - التساؤل حول إمكانية إضافة بعض الأساتذة إلى لجنة البحث العلمي، كونهم كانوا غائبين عند تكوينها.
 - التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لجانب البحث العلمي في نقاشات المجلس وعدم الاقتصار على الجانب البيداغوجي، مع الإشارة إلى ضرورة توضيح الرؤية المستقبلية للبحث العلمي داخل الجامعة.
 - تأكيد غرفة التجارة والصناعة، في شخص مُمثّلها، على كونها رهن إشارة الجامعة قصد تثمين البحث العلمي، مع اقتراح تفعيل وتطوير الشراكة مع الجامعة. في نفس الصدد، اقتراح إحداث مؤسسة شاملة Foundation عوض المرصد الجهوي لواجهة الجامعة - المقابلة UAE-ENTREPRISE.
 - الإشارة إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص بكلية العلوم بتطوان جراء الفيزيانات الأخيرة، وكذا تأهيل شبكة الانترنت بالكلية.
- وفي معرض إجابته على مختلف التساؤلات والملاحظات، أكد السيد الرئيس أولاً أن المجلس يتعامل مع المؤسسات، وبالتالي يجب على السيدات والسادة الأساتذة مناقشة المسالك وجل التفاصيل داخل هياكل مؤسساتهم. كما أكد السيد الرئيس أن رئاسة الجامعة إدارة في خدمة المؤسسات الجامعية، وأنها مستعدة للتعاون مع مختلف الشركاء بهدف تطوير الجامعة، مضيفاً أن الشراكة بين الجامعة وغرفة التجارة والصناعة قيمة ويجب العمل على تثمينها، وتثبيتها، وتطويرها.



كما أشار السيد الرئيس إلى أن اللجان واللجان المكونة حاليا يجب عليها البدء بالعمل من خلال قيام أعضائها بما يروونه مناسباً واقتراحه على المجلس للمصادقة عليه. كما أضاف السيد الرئيس أن المواكبة الاجتماعية للأساتذة والإداريين توجد ضمن أهداف مشروع تطوير الجامعة وأن غياب الشؤون الاجتماعية من إسم لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية ما هو إلا سهو سيتم تداركه، مذكراً في هذا السياق بتبني الجامعة لسياسة تشاركية مع جميع الفرقاء الاجتماعيين من خلال برمجة لقاءات مع ممثلي نقابات الأساتذة والموظفين.

وبخصوص النقاط المتعلقة بإنشاء وتجهيز المؤسسات، أكد السيد الرئيس أن الإحداثيات الجديدة يوازيها اهتمام خاص ببعض المؤسسات، داعياً المؤسسات إلى القيام بالإصلاحات الضرورية، ومبدياً استعداد الجامعة للمساهمة في هذا الصدد، ومضيفاً أن هناك تنسيق مسبق مع كلية العلوم وكلية الآداب والعلوم الإنسانية من أجل تجاوز مخلفات الفيضانات.

وفي معرض إجابته عن التساؤلات المطروحة حول البحث العلمي بالجامعة، أفاد السيد الرئيس أن البحث العلمي يتم تثمينه من خلال شراكات مع المحيط السوسيو اقتصادي وأن سياسة الجامعة في هذا الصدد واضحة وترتكز على:

- العمل على تحفيز السيدات والسادة الأساتذة الباحثين،
- العمل على تجميع المعدات العلمية واستعمالها المشترك،
- الاهتمام أكثر بالطلبة الدكاترة،
- إحداث بنية وبيئة مناسبة للبحث العلمي وتثمينه (إحداث مدينة الابتكار (Cité d'innovation)،
- عقد شراكات وطنية وجهوية كوكالة ميناء طنجة المتوسط ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة لتشجيع البحث العلمي...

وفيما يخص إيواء السيدات والسادة المتنقلين إلى مدينة تطوان من الحسيمة أكد السيد الرئيس أن رئاسة الجامعة ستتكلف بإيواء الجميع خلال اجتماعات مجلس الجامعة منوهاً باقتراح السيد مدير المدرسة العليا للأساتذة.

كما أخبر السيد الرئيس السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة بالزيارة التي قامت بها الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي للكلية متعددة التخصصات بالعرائش وحصول هذه الأخيرة على نتائج إيجابية.



4. مختلفات

تم طرح النقاط التالية:

- الإشارة إلى أن مبلغ الدعم المقدم للأساتذة من أجل إجراء الامتحانات بالمراكز غير كاف.
- التأكيد على ضرورة إيجاد حل لضمان مرور الامتحانات في ظروف جيدة.
- الإشارة إلى إشكالية التدريس الحضوري في ظل منع التجمعات.
- الإشارة إلى غياب البنية الأساسية للتدريس الحضوري بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان، والتأكيد على ضرورة توحيد المناهج والإجراءات. وقد ذكر السيد الرئيس، في هذا الصدد، أن كيفية التدريس يعد قرارا يخص مجلس المؤسسة ولا يمكن اتخاذ قرار معمم على صعيد الجامعة.

وفي الأخير وعقب انتهاء المناقشة حول النقاط المذكورة أعلاه، تمت المصادقة على:

- لائحة المسالك المقترحة للاعتماد في حدود 33 مسلكا (18 مسلكا جديدا و15 مسلكا معاد الاعتماد).
- أعضاء اللجان المحدثّة داخل لجنة البحث العلمي والتعاون.
- إحداث لجنة القوانين والأنظمة بالجامعة والتي تضم الأعضاء الآتية أسماؤهم: المصطفى استيتو، محمد بلايه، أحمد مغني، توفيق السعيد، محمد العمراني بوخبزة، يوسف العلمي، حميد النهري، محمد يحيا.
- إضافة الأسماء التالية للجنة تتبع المعدات العلمية: المصطفى استيتو، محمد العربي كركب، محمد بلايه، عبد العزيز ميمط، يوسف العلمي، حميد النهري، آمنة مفيد.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية زوالا.

